الجدول الرقم ١٤

توزيع المهن العامة والمهن التقنية

حسب فرص الالتحاق بها في المدارس العربية المهنية*

المهن العامة		المهن التقنية	
مواد تدرس في المدارس العربية	مواد لا تدرس في المدارس العربية	مواد تدرس في المدارس العربية	مواد لا تدرس في المدارس العربية
سكرتارية	فنون تطبيقية	كهرباء عامة	الكترونيك
تدبير منزلي	مجوهرات	ميكانيكا عامة	برق واتصال
مربيات اطفال	صقل الماس	ابنية ومواسير	كهرباء صيانة
تمريض	تجارة	ميكانيكا سيارات	تدفئة وتبريد
خياطة وازياء	وظائف ادارية	كهرباء سيارات	ميكانيكا دقيقة
	كيمياء صناعية	نجارة	صناعة ادوات
	عامل مختبرات		ميكانيكا طيران
	ادارة فنادق		ميكانيكا بحرية
	سياحة		ميكانيكا زراعية
	عناية وتربية		رسم معماري
	فني اسنان		تصميم آليات
	حياكة وتطريز		تصميم خرائط
	كوافير		حاسبات الكترونية
	تجميل		طباعة
			تصوير

* حيدر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧ ـ ٢٩.

نسبة عالية جداً من الايدي العاملة العربية»[٣٣]. وعلق بعض الباحثين على مستوى المهارة الفنية للعاملين في القطاع الصناعي بـ «أن غالبية العاملين، في هذا الفرع الاقتصادي، هم من العمال الذين يعملون في المصانع وليسوا عمالاً صناعيين؛ بمعنى انهم يفتقرون الى المعرفة الصناعية، لأن مساهمتهم في بعض الصناعات، وخاصة في الصناعات المتقدمة، تكاد تكون معدومة؛ ذلك لأن انخراطهم في هذا المجال جاء اضطرارياً، بدون أي معرفة، أو تحضير مسبق؛ وتعمل السلطات الاسرائيلية على الابقاء على مثل هذا الافتقار الى المعرفة الصناعية والى عدم تصنيع القرى العربية، بالرغم من ازدياد نسبة العاملين في هذا المجال من العمال العرب[٣٤].

فالسياسة الاسرائيلية لا تضع العراقيل على طريق تطور المستوى الفني للعمالة العربية فحسب، بل تحدد، وبشكل مباشر، طبيعة ومستوى التدريب المهني ذاته؛ حيث يشير توزيع المهن العامة والتقنية في المدارس العربية والمبين في الجدول الرقم ١٤ الى الحدود التي تضعها اسرائيل سقفاً للمهن العربية، مقارنة باليهود. فما يعرض على الطالب العربي، من ناحية الكم، هو «أقل من ثلث المهن التي تدرس في المدارس اليهودية»[٣٥]؛ اذ لا تتجاوز ٥ من ١٩ في المهن العامة و ٦ من ٢١ في المهن